

توطين السعوديين يصل إلى متاجر بيع الجملة والتجزئة

الرياض - تزايد رهان السعودية على قطاع تجارة الجملة والتجزئة لتوسيع أسواق العمل ومواجهة تحديات البطالة، في ظل مناخ الأعمال المستقر رغم أزمة كورونا، وحزمة الدعم التي تقدمها الحكومة لتعزيز برنامج التوطين في كافة المجالات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الهادف إلى تنويع مصادر الدخل.

وبدأت الحكومة الخميس توطين منافذ بيع الجملة والتجزئة في 9 أنشطة اقتصادية بنسبة 70 في المئة، وذلك تطبيقاً لقرار وزير الموارد البشرية السعودي أحمد الراجحي، الصادر في مارس الماضي.

ويطبق القرار على أنشطة بيع القهوة والشاي والعسل والسكر والبهارات والمياه والمشروبات والفواكه والخضروات والتمور وبيع الحبوب والبذور والزهور والنباتات والمواد الزراعية.

ويشمل أيضا أنشطة بيع الكتب واندوات القرطاسية وخدمات الطالب ومحلات الهدايا والكماليات والأعمال والمشغولات اليدوية والأثرية وبيع الألعاب والعباب الأطفال، وبيع اللحوم والأسماك والبيض والألبان والزيوت النباتية، ومواد التنظيف والبلاستيك والصابون.

ويأتي ذلك بينما تحاول السعودية خفض نسب البطالة بين مواطنيها، من خلال مجموعة إجراءات تهدف إلى "السعودة" العديد من القطاعات الاقتصادية، كالتأمين والصيدلة وتكنولوجيا المعلومات، وأسواق التجزئة.

وانخفض معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الأول من العام الجاري إلى 11.8 في المئة، مقارنة مع 12 في المئة في الربع الرابع من العام الماضي.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتؤكد المؤشرات اتساع تأثيرات برنامج التحول الاقتصادي في السعودية على واقع العمالة الأجنبية بعد فرض ضرائب تصاعديّة على تشغيلها خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إضافة إلى الإجراءات التقشفية، ما جعل أعدادها تنخفض بقرابة مليون وألف.

وتبدلت الظروف في السعودية مع تباطؤ الاقتصاد، حيث باتت الحكومة تعطي الأولوية بشكل متزايد للقوة العاملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى تراجع سريع في أعداد المسؤولين الأجانب ذوي الرواتب الباهظة.

معايير سودانية جديدة لاستيراد السيارات

الخرطوم - أجبرت ضغوط قطاع تجارة السيارات في السودان الحكومة الانتقالية على إصلاح القوانين حتى تتماشى مع نشاط وكلاء التوريد الذين تكبدوا خسائر كبيرة.

ويتوقع أن تشجع حزمة التحفيز الجديدة موجة من النفاؤل بين تجار قطاع السيارات، الذين واجهوا الكساد في الأشهر الأخيرة بسبب تراجع المبيعات في ظل القيود الجمركية.

وتكررت وكالة الإنشاء السودانية الخميس أن وزير الصناعة والتجارة مدني عباس مدني أصدر قرارا يتضمن معايير جديدة لاستيراد السيارات بالنسبة للمغتربين الذين ينوون العودة النهائية والمعارضين والدبلوماسيين والمبعوثين وكلاء السيارات، وحظر بموجبه توريد السيارات الصغيرة المستعملة.

وقال وكيل وزارة التجارة إن "القرار اعتمد لأول مرة منذ سنة 2016، بعد أن وافقت اللجنة الفنية المشكلة من جميع الجهات".

وقال وكيل وزارة التجارة إن "القرار اعتمد لأول مرة منذ سنة 2016، بعد أن وافقت اللجنة الفنية المشكلة من جميع الجهات".

وقال وكيل وزارة التجارة إن "القرار اعتمد لأول مرة منذ سنة 2016، بعد أن وافقت اللجنة الفنية المشكلة من جميع الجهات".

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.

وتتوقع الحكومة أن يصل معدل البطالة بين المواطنين إلى نحو 10.6 في المئة العام المقبل، في وقت تستهدف الخطة المستقبلية لرؤية 2030، خفض معدل البطالة بين المواطنين إلى 7 في المئة.



محمد علي عبدالله
هدف وزارة التجارة
التصدي للسماسرة
والوسطاء في السوق

هل يعدل العجز الضخم لموازانات دول الخليج بوصول أسعار النفط

كورونا يعمق أزمت أسواق المنطقة المتعطشة للنمو مجددا



إحلال التوازن مهمة معقدة

عن العام الماضي، فيما تمت تغطية الجزء المتبقي والبالغ 80 مليار دولار بالسحب من الاحتياطات العامة. وأجبر تدهور أسعار النفط دول الخليج على اتخاذ إجراءات غير مسبقة شملت تقليص دعم الوقود وفرض ضرائب جديدة غير مباشرة، وكذلك تم إرجاء مشاريع اقتصادية كبيرة.

وبلغ العجز في موازنة السعودية في الربع الثاني من العام الحالي 29.12 مليار دولار، مرتفعا من حوالي 9 مليارات دولار في الربع الأول، بحسب بيانات وزارة المالية.

ورغم أن الإمارات، ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الخليج، وبدت عام 2020 بإطلاق أكبر موازنة اتحادية بمقدار 16.6 مليار دولار بعجز صفر، إلا جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية تتجه بالبلاد إلى تسجيل أسوأ عام في تاريخها.

ولكن أكثر دولة خليجية متضررة من أزمة النفط هي الكويت، فقد وصل الأمر إلى إعلان الحكومة أنها عاجزة عن توفير رواتب موظفي الدولة.

وتوقع صندوق النقد الدولي، في أحدث تقاريره حول آفاق الاقتصاد العالمي في يونيو الماضي، انكماش الاقتصاد في منطقة الخليج بنسبة 7.6 بالمئة بنهاية العام، ولذلك هناك محاولات حثيثة للتأثير على المنتجين في تحالف أوبك+ مع انتظار فرصة قد تقلب التوقعات رأسا على عقب.

ويربط محللون ضغوط تحالف أوبك+ على أعضائها للالتزام بسياسة خفض الإنتاج المتبعة منذ قرابة عامين بالمشاكل التي تعاني منها بعض الدول وهي تسعى جاهدة لتحفيز الأسعار على الصعود مرة أخرى.

ولكن قد يحتاج ذلك الأمر وقتا أطول بالنظر إلى ركود الاقتصاد العالمي وتباطؤ الطلب على النفط والخام بسبب تضرر الكثير من القطاعات حول العالم بآفة كورونا.

كما أن المتغيرات الجيواستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تبدو حجر عثرة أمام تعافي سوق النفط المتخمة بالمعروض، ما يعني أن السيناريوهات أمام المنتجين مفتوحة على كافة الاحتمالات.

وفي نزوة الجائحة خلال مارس وأبريل الماضيين، شنت السعودية حرب أسعار على منتجين من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على

استبعدت مجموعة من المحللين فرضية أن تتمكن دول الخليج العربي من سدّ العجز المجمع في موازاناتها في ظل استمرار المستويات المنخفضة الحالية لأسعار النفط العالمية. ولكنهم طرحوا تساؤلات حول ما إذا كانت لدى حكومات المنطقة القدرة على استغلال هذا المعطى لقلب الموازين في سوق متخمة بالمعروض نتيجة الضبابية التي تصاحب المخاوف من موجة ثانية لكوفيد-19.

ولنحذر - تتزايد حاجة دول الخليج، التي تعتمد في اقتصاداتها إلى حد كبير على تجارة النفط الخام، إلى التعامل مع عجوزات ضخمة في موازاناتها لسنوات قادمة، جراء الانخفاض الحاد في الأسعار وتراجع الطلب العالمي على الخام.

ويرى محللون أن حكومات المنطقة بإمكانها معالجة الاختلالات المالية في موازاناتها في حال استغلت الفرص على أكمل وجه مع الاستمرار في الضغط للالتزام بخفض الإنتاج المتفق عليها بين منظمة أوبك ومنتجين من خارجها.

وفعلينا تريد دول الخليج أن يكون سعر برميل النفط بين 50 دولارا في الحد الأدنى بالنسبة للكويت وأكثر من 80 دولارا بالنسبة للسعودية والبحرين، للوصول إلى نقطة التوازن في موازاناتها، وبدرجة أقل كل من الإمارات وسلطنة عمان وقطر.

وتشير تقديرات سابقة لصندوق النقد الدولي إلى أن سعر 60 دولارا لبرميل النفط هو متوسط السعر الذي يمثل نقطة التعادل، أي التساوي بين الإيرادات والمصروفات لموازانات دول الخليج.

ويجري تداول خام برنت قرب أعلى مستوى في خمسة أشهر تقريبا عندما يزيد عن 45 دولارا للبرميل وزاد سعره إلى مثلي مستواه منذ بلغ أدنى مستوى في 21 عاما دون 16 دولارا للبرميل في أبريل، بمساعدة من اتفاق أوبك+.

ومع احتياج العديد من أعضاء تحالف أوبك+ إلى إيرادات نفط مرتفعة لضبط موازاناتهم، يريدون أيضا تجنب السماح لأسعار النفط بالزيادة كثيرا عن مستوى خمسين دولارا للبرميل كون ذلك سيهدد على عودة إنتاج النفط الصخري الأميركي للزيادة.

وتشير تقديرات سابقة لصندوق النقد الدولي إلى أن سعر 60 دولارا لبرميل النفط هو متوسط السعر الذي يمثل نقطة التعادل، أي التساوي بين الإيرادات والمصروفات لموازانات دول الخليج.

ويجري تداول خام برنت قرب أعلى مستوى في خمسة أشهر تقريبا عندما يزيد عن 45 دولارا للبرميل وزاد سعره إلى مثلي مستواه منذ بلغ أدنى مستوى في 21 عاما دون 16 دولارا للبرميل في أبريل، بمساعدة من اتفاق أوبك+.

وبالنظر إلى دولة مثل روسيا أحد أعضاء تحالف أوبك+، فإنها لا تحتاج إلى أكثر من 43 دولارا للبرميل حتى يبقيا بعيدة نوعا ما عن أي اختناق اقتصادي.

وهذا يعني أن بقاء الأسعار في مستواها الحالي لما تبقى من هذا العام، وربما العام القادم هو المرجح، بسبب تسارع وتيرة نقشي وبيء كوفيد-19، وإن كان مرتفعا قياسا إلى مستوى غير مسبوق في 21 عاما وصلته في أبريل الماضي، لن يوقف النزيف في موازانات دول الخليج.

ودفعت العجوزات الناجمة عن تراجع إيرادات النفط، دول الخليج، إلى التوجه بشكل غير مسبوق، للاستدانة من الأسواق الدولية والمحلية على حد سواء، وكذلك السحب غير المسبوق أيضا من الاحتياطات العامة.

وبلغ إجمالي العجز في موازانات دول مجلس التعاون الخليجي الست 180 مليار دولار في النصف الأول من العام الحالي، تستأثر السعودية بأكبر نصيبها أي نحو 55 بالمئة، وفق تقرير لوكالة ستاندر أند بورز للتصنيفات الائتمانية صدر في الشهر الماضي يوليو.

وتوقع خبراء ستاندر أند بورز في تقريرهم أيضا ارتفاع العجز التراكمي في موازانات دول الخليج إلى نصف تريليون دولار بحلول العام 2023، وهذا قد يجعل حكومات المنطقة في وضع معقد مع الضبابية التي تراقق مستقبل الاقتصاد العالمي بسبب الوباء والتوترات الجيوسياسية.

ووفقا لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، فإن العجوزات تفاوتت من دولة إلى أخرى بالمنطقة في النصف الأول، وتراوحت بين 15 و25 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، باستثناء قطر التي حافظت على عجز بنحو 8 بالمئة.

وتمت تغطية عجز دول الخليج في النصف الأول باقتراض قرابة مئة مليار دولار، منها حوالي 60.3 مليار دولار على شكل سندات بارتفاع 10 مليارات دولار

لندن - تتزايد حاجة دول الخليج، التي تعتمد في اقتصاداتها إلى حد كبير على تجارة النفط الخام، إلى التعامل مع عجوزات ضخمة في موازاناتها لسنوات قادمة، جراء الانخفاض الحاد في الأسعار وتراجع الطلب العالمي على الخام.

ويرى محللون أن حكومات المنطقة بإمكانها معالجة الاختلالات المالية في موازاناتها في حال استغلت الفرص على أكمل وجه مع الاستمرار في الضغط للالتزام بخفض الإنتاج المتفق عليها بين منظمة أوبك ومنتجين من خارجها.

وفعلينا تريد دول الخليج أن يكون سعر برميل النفط بين 50 دولارا في الحد الأدنى بالنسبة للكويت وأكثر من 80 دولارا بالنسبة للسعودية والبحرين، للوصول إلى نقطة التوازن في موازاناتها، وبدرجة أقل كل من الإمارات وسلطنة عمان وقطر.

وتشير تقديرات سابقة لصندوق النقد الدولي إلى أن سعر 60 دولارا لبرميل النفط هو متوسط السعر الذي يمثل نقطة التعادل، أي التساوي بين الإيرادات والمصروفات لموازانات دول الخليج.

ويجري تداول خام برنت قرب أعلى مستوى في خمسة أشهر تقريبا عندما يزيد عن 45 دولارا للبرميل وزاد سعره إلى مثلي مستواه منذ بلغ أدنى مستوى في 21 عاما دون 16 دولارا للبرميل في أبريل، بمساعدة من اتفاق أوبك+.

ومع احتياج العديد من أعضاء تحالف أوبك+ إلى إيرادات نفط مرتفعة لضبط موازاناتهم، يريدون أيضا تجنب السماح لأسعار النفط بالزيادة كثيرا عن مستوى خمسين دولارا للبرميل كون ذلك سيهدد على عودة إنتاج النفط الصخري الأميركي للزيادة.

وتشير تقديرات سابقة لصندوق النقد الدولي إلى أن سعر 60 دولارا لبرميل النفط هو متوسط السعر الذي يمثل نقطة التعادل، أي التساوي بين الإيرادات والمصروفات لموازانات دول الخليج.

ويجري تداول خام برنت قرب أعلى مستوى في خمسة أشهر تقريبا عندما يزيد عن 45 دولارا للبرميل وزاد سعره إلى مثلي مستواه منذ بلغ أدنى مستوى في 21 عاما دون 16 دولارا للبرميل في أبريل، بمساعدة من اتفاق أوبك+.

ومع احتياج العديد من أعضاء تحالف أوبك+ إلى إيرادات نفط مرتفعة لضبط موازاناتهم، يريدون أيضا تجنب السماح لأسعار النفط بالزيادة كثيرا عن مستوى خمسين دولارا للبرميل كون ذلك سيهدد على عودة إنتاج النفط الصخري الأميركي للزيادة.



الأمير عبد العزيز بن سلمان
الطلب العالمي سيبلغ
97 في المئة خلال الربع
الأخير لهذا العام